

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٠٩**

الخميس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١١/٥٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لي لونغ منه	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد دو شياو كونغ
	فرنسا	السيد آرو
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد بوينتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس
	اليابان	السيد تاكاسو

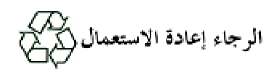
جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2009/521)

09-58294 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2009/521)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل كوت ديفوار، يطلب فيها دعوته للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد جيدجي (كوت ديفوار) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/560، التي تتضمن مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2009/521، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، والتي يحيل بها تقرير فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، بوركينا فاسو، تركيا، الجماهيرية العربية الليبية، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٩٣ (٢٠٠٩).

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد جيدجي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يغتنم الفرصة التي تتيحها جلسة مجلس الأمن هذه المكرسة للجزاءات ليفسر موقف حكومة كوت ديفوار.

وينبغي أن نذكر أن الاتحاد الأفريقي هو الذي أثار مسألة الجزاءات ضد كوت ديفوار في عام ٢٠٠٤. ومنذ فترة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي يدعوان إلى رفع تلك الجزاءات. وعلى ضوء تلك الخلفية، طلب وفدي إلى مجلس الأمن في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أن يستعرض الجزاءات الفردية ضد بعض أصحاب المصلحة السياسيين الإيفواريين. وعلاوة على ذلك، قدمنا

ذلك الطلب استنادا إلى اتفاق واغادوغو السياسي (انظر S/2007/144، المرفق)، الذي يدعو في فقرته ٦-٤ إلى الرفع الفوري للجزاءات المفروضة على الأفراد. وينبغي أن نذكر أيضا بأن اتفاق واغادوغو أيدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وهو ما أحاط به المجلس علما.

ولا يمكن المضي قدما في عملية السلام في كوت ديفوار بدون دعم المجتمع الدولي. وتتطلب ضرورة تأييد تلك العملية المتفائلة استعراض التدابير المفروضة على أفراد من بعض أصحاب المصلحة السياسيين الإيفواريين، بالنظر إلى أجواء السلام والمصالحة الحالية والتزام أولئك الأفراد على نحو عازم بالسعي إلى إحلال السلام وتحقيق المصالحة. السؤال الذي يطرحه اليوم جميع الإيفواريين هو ما إذا كانت جزاءات الأمم المتحدة بغرض القمع. هل الهدف هو معاقبة الأفراد، أم استعادة السلام عن طريق فرض الجزاءات في كوت ديفوار؟ الآن بما أن المتحاربين السابقين يسهمون إسهاما فعالا في عودة السلام الدائم وتصالحوا بعضهم مع بعض، فهل هناك أي هدف آخر قد ترغب الأمم المتحدة في تحقيقه من خلال الاستمرار في فرض هذه الجزاءات؟

ونرى أنه ينبغي تطبيق الجزاءات بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ذات الصلة وباتباع معايير نزيهة ومحددة. وينبغي أن يكون للجزاءات أهداف محددة بوضوح وبأي حال من الأحوال لا ينبغي أبدا أن تفرض لأغراض القمع أو الانتقام. إن الغرض من الجزاءات هو ضمان أن يغير بلد ما أو طرف ما أو فرد ما أو كيان ما سلوكه. والغرض من الجزاءات ليس العقاب أو المعاقبة بأي شكل من الأشكال. علاوة على ذلك، ينبغي أن يقترن فرض الجزاءات بمواعيد نهائية وجداول زمنية محددة. ويجب أن تخضع لاستعراض دوري، ورفعها حالما تحقق أهدافها. لقد تغيرت الحالة كثيرا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عندما اتخذ القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، وليس هناك من سبب للإبقاء على الجزاءات المفروضة على الأفراد.

ولذلك، أود أن أعرب عن شعور وفد بلدي بخيبة الأمل إزاء نتائج التصويت على قرار اليوم، والتي بالتأكيد لا تتوافق مع ما كانت تأمل به حكومة كوت ديفوار. لقد توقع وفد بلدي أن يحصل على التزام واضح من مجلس الأمن برفع الجزاءات بعد الانتخابات الرئاسية.

إن توالي قرارات مماثلة منذ عام ٢٠٠٤، مع أن الحالة قد تحسنت باطراد في كوت ديفوار، يبين الطبيعة التي عفا عليها الزمن لقرار اليوم المتمثل في الإبقاء على نظام الجزاءات لعام آخر. إن القرار الذي اتخذ اليوم، في الواقع، لا يهدف إلى مساعدة الإيفواريين في عملية مصالحتهم التي حققت تقدما كبيرا منذ توقيع اتفاق واغادوغو السياسي، والتي أمامها ما لا يزيد عن أسابيع قليلة لتختتم في أعقاب الانتخابات الرئاسية.

في الختام، أود أن أشير إلى أنه نظرا للعقبات التي تلاحظها حكومة بلادي على مستوى مجلس الأمن، ستقوم كوت ديفوار الآن باتخاذ خطوات على مستوى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنفيذ أحكام اتفاق واغادوغو، وهي الرفع الفوري للجزاءات المفروضة على الأفراد، ورفع الحظر المفروض على الأسلحة بعد ثلاثة أشهر من الانتخابات الرئاسية. كما ستتخذ خطوات مماثلة على مستوى الاتحاد الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.